

النوازل بين طرافة القضايا، ومشاكل النسخ، وصعوبات التحقيق نازلة: "أنت طالق إن تم وقف عبدان" نموذجاً (*)

د. عمر بن حمادي، قسم التاريخ، كلية الآداب

والإنسانيات والفنون – منوبة

إن الاهتمام الذي يوليه المؤرخ لكتب الفقه عامةً وللمجموعات الفتاوى خاصّة، صار بعددٍ، ومنذ مدة، من نافلة القول^(١). فقد ترسخ الاعتقاد – قولاً وعملاً – بأن هذه الكتب ذات قيمة كبيرة وأنها تُمثل نافذة من نوافذ التجديد في ميدان البحث التاريخي^(٢)، ومستنداً رئيسياً للخوض في قضايا تندر المعلومات

(*) مثل هذا البحث مساهمة في ندوة "الفتوى والتاريخ" التي نظمتها وحدة "مباحث حضارية" بدار المعلمين العليا يومي ٥ و ٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

(١) كتب أستاذنا محمد الطالبي منذ ما يفوق النصف قرن حول كتب الفقه ما يلي:

" Si l'utilisation des ouvrages de caractère juridique est pénible .voire même quelquefois décevante .l'intérêt de ces œuvres souvent inestimable .n'est plus cependant à démontrer .".

انظر مقاله:-

Intérêt des œuvres juridiques traitant de la guerre pour l'historien" des armées médiévales ifrikiennes" in Etudes d'histoire Ifriqiyenne et de civilisation musulmane médiévale .

lignel. p.١٠٥ .١٩٨٢. Publications de l'université de Tunis Tunis

وقد صدر هذا المقال سنة ١٩٥٠ في : Les Cahiers de Tunisie.

(٢) انظر ملاحظات Claude Cahen في مقاله:

حولها في المصادر التاريخية التقليدية كالقضايا الاقتصادية والاجتماعية عامة^(١)، وقضايا الحياة اليومية خاصة^(٢).

إلا أن البحث في هذه المصادر الفقهية أمر صعب وغير مريح بالمرّة. ولئن كان أمر عدم الراحة هذا يلزم البحث في كل أصناف مصادرنا، إذ أن لكل واحد منها خصوصياته ومشاكله، إلا أن الوضع أشد مع هذا الصنف بالذات - ونقصد كتب الفتاوى - فخصوصياته أدق، ومشاكله أكثر استعصاءً، وهي تمس على السواء ما يمكن أن نسميه المادة المتعلقة بهذه الفتاوى، وكذلك ما يتعلق بمضمونها وكيفية استغلاله.

وما نقصده بالنواحي المادية هو كل ما يتعلق بالفتوى انطلاقاً من كيفية تسجيل

" Considération sur l'utilisation des ouvrages de droit musulman par l'historien « in Atti del Terzo congresso di studi arabi e islamici, (Ravello, ١٦ - sep ١٩٦٦). Naples. ١٩٦٧. p. ٢٣٩٢٤٩-.

(١) انظر: - سعد غراب، "كتب الفتاوى وقيمتها الاجتماعية"، حوليات الجامعة التونسية، عدد ١٦ (١٩٧٨)، ص ٦٥-١٠٢.

- عبد العزيز خروف، "قيمة فقه النوازل التاريخية"، البحث العلمي (المغرب الأقصى)، عدد ٢٩-٣٠، (١٩٧٩)، ص ٧٣-٨٢.

- محمد حسن، "الريف المغربي في أواخر العصر الوسيط، مدخل لدراسته من خلال نوازل المعيار للنشرسي"، أشغال المؤتمر الثالث لتاريخ وحضارة المغرب العربي، منشورات جامعة وهران، الجزائر، ١٩٨٧، ج ١، ص ٩١-١٠١.

- كذلك: Mohamed Talbi, "Droit et économie en Ifriqiya au IIIe/IXe". In ٢٢٩-Etudes, op. cit., P. ١٨٥.

(٢) كان R.Hedi Idris من الذين اهتموا كثيراً باستغلال الفتاوى لبحث مثل هذه المواضيع. أنظر مثلاً: "Le mariage en occident musulman d'après un choix de fatwas médiévales extraites du Mi'yar d'al-wanšarisi". Studia Islamica. N°٣٢. (١٩٧٠). P. ١٥١٦٧-.

وهو عمل ذيله بنشر عدد هام من الفتاوى المتعلقة بهذا الموضوع مع نقلها للفرنسية، وذلك ضمن مقالين يحملان نفس العنوان أعلاه صدرا بمجلة Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée أنظر: العدد ١٢، (١٩٧٢)، ص ٤٥ - ٦٢؛ العدد ٢٥، (١٩٧٨)، ص ١١٩ - ١٣٨.

النازلة وصياغتها كتابيا أولا - أو ألقاها على المفتي مشافهة - إلى كيفية تلقي الإجابة عمليا، ثم مروراً فيما بعد إلى ظروف جمع الفتاوى ونسخها، وصولاً إلى تحقيقها وطبعها. أما المضمون فيتعلق من ناحية أولى بموضوع النازلة، أي فحوى القضية المطروحة وما تحويه من حثيات، ومن ناحية ثانية بالجواب، أي بالفتوى في حد ذاتها ونوعية المرتكزات التي تقوم عليها وكيفية صياغتها^(١).

وعلى عكس ما قد يظنه البعض، فإن المؤرخ لا يولي اهتمامه الأول نحو الجواب بقدر ما يولييه أكثر لحيثيات النازلة، وبقدر ما يولييه خاصة لما سميناه الظروف المادية. فحيثيات النازلة هي التي يجد فيها المعلومات الأكثر ندرة والأكثر تحاوبا مع هواجس البحث عنده والتي يمكنه استغلالها تاريخيا^(٢)، إلا أنه يتفطن فيما يتفطن إليه من قضايا إلى كيفية ترتيب تلك الحثيات وكيفية صياغتها يمثلان مؤثرا رئيسيا على جواب الفقه، بل أن شيئا من البراعة في الترتيب وفي كيفية الصياغة باستطاعته أن يمكن السائل من التحصل على الجواب الذي يريده. فبهذه الطريقة كانت تحاك ما يمكن أن نسميه بالفتاوى المدبرة، ونقصد خاصة السياسية منها^(٣).

أما الظروف المادية فاهتمام المؤرخ بها كبير وذلك حتى يتحقق من مدى موثوقية

(١) انظر إجمالا حول الفتاوى: ٨٨٦ P. ١٠٢, t. II. E. Tyan et J.R. Walsh. "Fatwi". ٨٨٧-E.

(٢) قال أستاذنا محمد الطالبي مثلاً: "Les questions nous importent bien plus souvent que les réponses qui leur furent données. Car elles reflètent pour nous le réel à un moment précis de l'histoire." In "Intérêt des œuvres juridiques...". Op. cit., p ١٠٥, ligne ٨.

(٣) التدبير هنا بمعنى إحكام اختيار التهم وكيفية ترتيبها ضمن حيثيات القضية إلى درجة أن المفتي لا يبقى له مفر من الإجابة حسب ما ينتظره السائل وأقصى ما يمكنه الاحتياط فيه هو أن يفتح كلامه قائلا: "إن كان الأمر على ما وصفتهم وثبت جميع ما ذكرتم. . .". أنظر مثلاً جواب أبي عبد الله القوري مفتي فاس الأول على سؤال ألقته عليه السلطة سنة ٨٧٢هـ/١٤٦٧م، في شأن أحد الثائرين ضدها: أبو العباس الونشريسي، المعيار المغرب، دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٩٨١، ج ١، ص ٣٩٦ وما بعدها (الجملة المقتطعة توجد: ص ٣٩٧، سطر ٥).

المعطيات التي سيتعامل معها وسيعتمدها في أبحاثه. والموثوقية تمثل الهاجس الأول عند المؤرخ، وفي هذا الإطار مثلاً كان انشغالنا كبيراً - ونحن نهتم بعالم الفقهاء في العصرين المرابطي والموحدي- بالبحث في الظروف التي جمع فيها أبو العباس الونشريسي (٨٣٤هـ/ ٩١٤ - ١٤٣١هـ/ ١٥٠٨م) فتاوى كتابه "المعيار المعرب"، وبذلك التي صاحبت نسخه، ليصلنا فيما بعد على الحال التي وصلنا عليها^(١). وقد دفعنا للبحث في هذه الظروف ما بدا لنا غريباً من عبارات تضمنتها فتوى حول التصوف تبدو، من خلال سياق فقرات الكتاب وما عهدناه فيها من تراكيب عند الانتقال من فتوى إلى أخرى، أنهما لأبي الوليد بن رشد الجدل فقيه العصر المرابطي (عاش بين ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م، ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م)، عبارات شدتنا نظراً لعدم تناغمها مع ما توصلنا إليه عند البحث في مواقف فقهاء العصر المرابطي عامة وهذا الفقه خاصة. وقد تبين لنا عندئذ أن الفتوى هي في حقيقة الأمر لفقيه آخر ومن فضاء جغرافي آخر - وإن كان لا يقل أهمية عن أبي الوليد بن رشد، وهو الفقيه الكبير عز الدين بن عبد السلام فقيه الشام ومصر في العهد الأيوبي (عاش بين ٥٧٧هـ/ ١١٨١م - ٦٦٠هـ/ ١٢٦١م).

وما نقدمه في هذه الأسطر يبقى في حقيقة الأمر في إطار هذه الانشغالات. فقد تبين لنا فيما تبين، أنه إن كان عدد من أصحاب النوازل باستطاعته أن يتصل بالفقيه المفتي مباشرة وي طرح له قضيته مشافهة، إلا أن العدد الأكبر كان عليه أن يسجل

(١) انظر: عمر بن حمادي، "من مشاكل كتاب المعيار للونشريسي: نسبة الفتاوى إلى أصحابها والظروف التي حفت بإنجازه وظهوره"، دراسات أندلسية، (تونس)، العدد ٢٥، جانفي ٢٠٠١، ص ٦٥-٨٤، والعدد ٢٦، جويلية ٢٠٠١، ص ٩١-١٠٨.

قضيته كتابة على بطاقة ترفع فيما بعد للفقهاء، وأن الفقهاء المفتين - والأمر ثابت في القرن الرابع والخامس الهجريين كما سنشير - كانوا يتلقون بطاقات كثيرة يجلسون لها في المساجد - أو ربما في منازلهم أو دكاكينهم - فتقرأ عليهم ويجيبون أصحابها كتابة.

تبعاً لذلك نتبين وجود مراحل عملية كثيرة تمر بها النازلة منذ وقوعها حتى وصول الجواب عليها إلى صاحبها؛ كما نتبين وجود وسيطين، أو ثلاثة، بين صاحب النازلة من ناحية والفقهاء المفتي صاحب الجواب من ناحية ثانية. فهناك مرحلة وقوع النازلة ثم قيام صاحبها - أو صاحبها - بتسجيلها كتابة، مما نتفطن معه إلى أنه في أكثر حالات النوازل كان يقع اللجوء إلى وسيط أول هو شخص يحسن الكتابة - والأمر لم يكن شائعاً خاصة في الأوساط الريفية والبوادي والقرى، وقد يقتصر على مؤدب كتاب المكان أو على إمام الصلاة فيه إن لم يكن الشخص واحداً - وعندئذ تطرح أمامنا قضايا من قبيل حسن إملاء الشخص لحديث نازلته، وكذلك حسن الكاتب لها، استيعاب هذه الحيات وحسن صياغتها وترتيبها، إضافة إلى قضية أساسية أخرى هي وضوح الخط ودقة التعابير.

أما المرحلة الموالية فهي مرحلة وصول البطاقات إلى الفقه المفتي وجمعها ثم قراءتها عليه، وهو ما يستدعي وسيطاً ثانياً يقوم بذلك، لتكون عندئذ المرحلة الأخيرة وهي جواب الفقيه وتدوينه، وقد يكلف بالتدوين شخص معين - سيكون عندئذ وسيطاً ثالثاً - يقوم بمهمة الكاتب للمفتي.

فحسن الإلقاء والإملاء لحيات النازلة، مع سلامة التلقي وحسن الاستيعاب، ثم

دقة النقل والصياغة، ووضوح الخط، إضافة فيما بعد إلى سلامة القراءة أمام الفقيه، كلها مراحل ضرورية حتى تصل النازلة إلى الفقيه-المفتي، إلا أنها مراحل لا تخلو من "مخاطر" تهدد هذا الوصول على الوجه الأكمل، أي أن تصل النازلة على حقيقتها كما وقعت بالضبط. أما أن تصل إلينا نحن، فهذا موضوع آخر، له مراحل كذلك. فهناك مرحلة جمع الفتاوى - إذ قل أن جمع فقيه فتاواه وسهر على تدوينها وإخراجها للناس^(١) - ثم مرحلة نسخها، وهي في رأينا من أخطر المراحل إن لم تكن أخطرها. ففضلا عن الظروف الصعبة للنسخ عامة، فإن هذه العملية قد تتم من طرف أناس، يحسنون النسخ، لكنهم قد لا يفهمون كثيرا ما ينسخون، مما يؤدي على قضايا كثيرة ليست قضية التصحيف بأخطرها بلا شك؛ لتأتي أخيرا مرحلة التحقيق والنشر والتي لا تخلو هي الأخرى من مشاكل، خاصة وأن التحقيق أصبح قلة المختص وغير المختص.

وقد كان الفقهاء، في حقيقة الأمر، على وعي كبير بكل هذه القضايا وغيرها، وعنايتهم بموضوع الفتوى أمر معروف، وتأكيداتهم كثيرة حول المخاطر التي تصاحبها سواء منها ما تعلق بالنواحي المادية أو تلك المتعلقة بأدبيات الفتوى، وكيفية ممارستها والشروط الواجب توفرها في المفتي، وهو ما نبهت إليه كتب

(١) بل عمد بعض الباحثين في عصرنا الحاضر إلى جمع فتاوى لبعض الفقهاء الكبار اعتمادا على ما ورد منها في مجاميع الفتاوى وخاصة منها ما ورد في كتاب المعيار للونشريسي (هذا ما قام به مثلا الطاهر المعموري في فتاوى المازري، الدار التونسية للنشر - مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، تونس، ١٩٩٤). وهو جهد محمود إلا أنه يقتضي احتياطات منهجية كثيرة، (مثال ذلك ضرورة الحيلة من التعاليق التي تضاف لأجوبة صاحب الفتاوى. فالسطران الأخيران مثلا من فتوى المازري حول "قراءة القرآن وتعلم العلم" ليسا من هذه الفتوى، بل يمثلان تعليقا للونشريسي. أنظر: فتاوى المازري، ص ٣٠٦، سطر ٩، بداية من عبارة: "قليل يؤيد..."

كثيرة، بل وفتاوى في حد ذاتها^(١).

ولعل من أبرز الكتب التي تناولت مثل هذه القضايا، كتاب لم نلاحظ أنه يحظى بالعناية اللازمة له عند المهتمين بعالم الفقهاء والفتوى، ونقصد كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي.

إننا لسنا بحاجة، فيما نعتقد إلى إسهاب القول للتعريف بالخطيب البغدادي^(٢) (عاش بين سنة ٣٩٢هـ/١٠٠١م، وسنة ٤٦٢هـ/١٠٦٩م) ذلك المؤرخ الكبير الذي خلف لنا فيما خلف من الكتب الكثيرة، كتاب تاريخ بغداد؛ وتلك الشخصية الدينية التي وصل الحال في شأنها إلى قيام السلطة في بغداد بإصدار أوامرها إلى الخطباء والوعاظ بأن لا يستعملوا حديثاً إلا بعد عرضه عليها فما صححته قبلوه وما ردته ردوه^(٣).

أما الكتاب فإني لا أعرف له نشرة سوى تلك التي ظهرت في جزئين، يجمعهما مجلد واحد، والصادرة عن دار إحياء السنة النبوية سنة ١٩٧٥، بتصحيح وتعليق الشيخ إسماعيل الأنصاري، عضو دار الإفتاء، وهو كتاب هام احتوى - إلى جانب القضايا الرئيسية العامة المتعلقة بالفتوى - تفاصيل دقيقة وصلت مثلاً إلى حد

(١) انظر مثلاً ما أشار إليه البرزلي في هذا الشأن في مقدمة كتابه جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام. والكتاب أصبح منشوراً، لكن مع ذلك نحيل في هذا الموضوع على مقال عبد الرزاق الحمامي، "منتخبات من مقدمة نوازل البرزلي"، حوليات الجامعة التونسية، عدد ٢٤ (١٩٨٥)، ص ١٧٧ - ٢١٥.

(٢) انظر حول الخطيب البغدادي: - ١١٤٢، Fr. Sellheim, "Al Khatib al-Baghdadi", El t. IV, p. ١١٤٢. كذلك: يوسف العش، الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها، دمشق، ١٩٤٥.

(٣) انظر: يوسف العش، نفس البحث، ص ٣١؛ وقال ابن الأثير متحدثاً عن الخطيب "وكان إمام الدنيا في زمانه". أنظر: الكامل في التاريخ، تحقيق مكتب التراث، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ٤، ١٩٩٤، ج VI، ص ٢٩٤، سطر ١.

الاهتمام بكيفية مخاطبة الفقيه-المفتي وبكيفية رد الفعل بعه التحصل على الفتوى، فضلاً عن الشروط اللازم توفرها حتى تصل النازلة إلى الفقيه على أكمل حال^(١).

وقد استوقفنا في هذا الموضوع الأخير جملة من التأكيدات قدمها الخطيب البغدادي في شأن من سماهم كتاب الاستفتاء والذين نفهم أنهم كانوا يمثلون ما يشبه الكتاب العموميين، يتصبون على أبواب المساجد، وربما كذلك على أبواب منازل الفقهاء المفتين، أو دكاكينهم، يكتبون للناس نوازلهم وأسئلتهم؛ فأشار إلى جملة من الشروط من الواجب توفرها فيهم لضمان سلامة وصول النازلة إلى الفقيه، لكنه حرص كذلك على تقديم مثال لما يمكن أن يؤدي إليه الإخلال بواحد من تلك الشروط أو بعدد منها، وهو مثال استوقفنا كثيراً، لا فقط للأسباب التي استوقفت الخطيب البغدادي، بل كذلك لطرافة موضوعه، ثم وخاصة لما يطرحه من قضايا أخرى لم يكن بوسع هذا الفقيه أن يقصدها، إذ هي من قضايا عصرنا، ونقصد قضايا تحقيق النصوص ونشرها.

قال الخطيب البغدادي^(٢)، متحدثاً في البداية عن كتاب الاستفتاء: "أن يكون كاتب الاستفتاء ضابطاً، يضع سؤاله على الغرض، مع إبانة الخط ونقط ما أشكل وشكل ما اشتبه"، ليورد إثر ذلك مثال النازلة المشار إليها، فقال: "أخبرنا أبو محمد الحسن الجوهري قال: أخبرنا أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، أن عبد الواحد بن محمد الخصيبي قال: حدثني أبو الحسين الخياط قال: كنت قاعداً عند أبي مجالد أحمد بن الحصين فجاءته امرأة برقعة فيها مسألة فقال لي: اقرأ علي يا أبا الحسين.

(١) ورد ذلك خاصة ضمن باب سماه الخطيب "باب آداب المستفتين"، ج II، ص ١٧٧-١٨٢.

(٢) ج II، ص ١٧١، بداية من السطر ٩.

قال: فأخذت الرقعة، فإذا فيها: رجل قال لامرأته أنت طالق إن تم وقف عبدان؟^(١) فقرأت عليه ذلك. فقال لها: يا امرأة ما حال وقف عبدان؟ فقالت له: لست أعرف وقف عبدان. فقال لي: أعد القراءة. فقرأت عليه كما قرأت أولاً. فقال لها: يا امرأة: تم وقف عبدان هذا أو لم يتم؟ قالت: لا والله ما أعرف وقف عبدان. وكان في المسجد جماعة، فقال لهم: انظروا في رقعة المرأة. فنظروا، فكل قال كما قلت، ثم انتبه لما في الرقعة بعضهم، فإذا فيها: رجل قال لامرأته أنت طالق إن تم وقف عند آن".

لقد أعطى الخطيب البغدادي مثال هذه النازلة للتأكيد على ما يمكن أن يفضي إليه الإحلال بالشروط اللازم توفرها في كتاب الاستفتاء والتي عليهم التقيد بها، إذ أن نتيجتها الأولى هي أن لا يفهم الفقيه النازلة المعروفة عليه. والخطيب واضح في هذا الشأن، فهو يوصي بأن يحجم الفقيه عن الإجابة عندما لا يفهم النازلة أو لا يتبين له وجه الصواب فيها، مخصصاً لذلك باباً بهذا العنوان^(٢).

والمفاتي هنا لم يفهم النازلة نتيجة لعدم وضوح الخط، أو - كما سنبين - نتيجة عدم إحكام التنقيط والشكل. لكن من الواضح أننا كذلك أمام قضية جديدة، وهي عدم توصل الناسخ، أو المحقق إلى فهم موطن الإشكال، وإلى فهم ما توصل إليه من سماه صاحب الخبر هنا: "بعضهم". فما هو مقترح أماننا لا يحل أي غموض، إذ لم نلاحظ سوى إضافة مد على الألف الأخيرة في الجملة لتصبح: "أنت طالق إن تم وقفه عند آن".

(١) هكذا مع نقطة استفهام.

(٢) "باب ما جاء في الإحجام عن الجواب إذا خفي عن المسؤول وجه الصواب"، ج II، ص ١٧٠-١٧٥.

ونحن لا ندري إن كان المحقق قد فهم هذه الجملة وبالتالي قد توصل أم لا إلى فهم القضية المطروحة. تبعا لذلك، نحن أمام افتراضين: إما أنه فهمها، وعلينا عندئذ أن نضيف إلى المشاكل التي نبه إليها مشكلا آخر، هو مشكل الطباعة التي لم تحسن تسجيل هذا الفهم. وإما أنه لم يفهمها - وهذا ليس بالعيب في حد ذاته، إلا أن القضية تنقلب عندئذ إلى قضية منهجية، إذ لابد من تنبيه القارئ إلى عدم وضوح المعنى لا في النازلة، ولا في القراءة التي وقع اقتراحها، وأن المحقق على وعي بذلك.

وقد حاولنا من ناحيتنا اكتشاف موطن الإشكال والتوصل إلى فهم فحوى النازلة، فتبين لنا أن الأمر البسيط لا يعدو في حقيقة الأمر التعلق بنقطتين، وربما بإضافة فاصلة لزيادة التوضيح. فواحدة من النقاط لم يقع وضعها، أو لم تكن واضحة بالقدر الكافي، والنقطة الثانية ربما لم توضع هي الأخرى، أو لم يقع وضعها في المكان المناسب. والقضية هي أن رجلا قال لامرأته: أنت طالق إن، (وهنا نضع الفاصلة كما فعلنا) (لنضيف إثر ذلك:) ثم (وليس تم) وقف عند إن، أي أن الرجل لم يمهئ، وبقيت "إن" معلقة دون جواب، وبالتالي بقيت المرأة جاهلة للفعل الذي عليها تجنبه^(١) - أو عليها القيام به -^(٢) حتى لا تتطلق. وتولدت القضية من جراء التشابه الكلي بين الأحرف لكن مع سوء وضع - أو، عدم وضوح - بعض نقاط الإعجام كما يتضح مما يلي:

(١) إن كان يريد أن يقول: "إن فعلتي (أو قلتي) كذا".

(٢) إن كان يريد أن يقول: "إن لم تفعلتي (أو لم تقولي) كذا".

(٣) انظر حول هذه ((التدريبات)) ما خصصه لها برهان الدين بن فرحون في كتابه: درة الغواص في محاضرة الخواص، تقديم وتحقيق محمد أبو الأحفان و عثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٩٨٠)، ط٢ (١٩٨٥).

(٤) من أمثلة ذلك ما نجده عند الونشريسي، إذ قال: وقع في العتية (وهو كتاب للعتي الفقيه الأندلسي المشهور) من سماع عيسى (أي عيسى بن دينار) فيمن قال لامرأته: إن كلمتني،

أنت طالق إن تم وقف عبد إن

أنت طالق إن (تم وقف عند إن)

والمثال طريف كما نلاحظ، بل يبدو مستغربا، ورغم أننا لا نستبعد أن تكون هذه النازلة برمتها من وضع بعض الفقهاء لإعطاء مثال حول كيفية اختلاط المعنى وغموضه عند عدم الضبط، أو وقوع خلل في الصياغة أو الشكل - وهو أمر ليس بالغريب في عالم الفقهاء ويعتبر نوعا من الرياضة الفكرية لتدريب الفقهاء الجدد على الفتيا التي يرى الكثيرون أنها "صنعة" يجب إحكامها -^(٣) قلت، رغم عدم استبعادنا لذلك، فإن قضايا من هذا النوع كانت تقع بكثرة فيما يبدو وبكيفية غريبة، ولا يمكن الاعتقاد أن كلها كان من وضع خيال الفقهاء^(٤).

لكن فحوى النازلة ليس هو المقصود في حد ذاته هنا، بل قضايا التنقيط والتصحيح، والتي هي في الواقع إحدى القضايا الكبرى في تحقيق النصوص عامة ويعترضنا الشيء الكثير منها ونحن نطالع الفتاوى ونريد استغلالها^(١)، مما يكلف الباحث وقتا كثيرا وجهدا كبيرا لفهم النازلة أولا، فضلا عن أوقات وجهود إضافية

= حتى تقولي: إني أحبك فإنت طالق. فقالت: غفر الله لك، قبل أن تقول: أنا أحبك ((وهو ما أوجد نقاشا بين الفقهاء: هل تطلق المرأة أو لا) (المعيار، ذكر سابقا، VI، ص ٣٦٨، سطر ٦ قبل الأخير). كما وقع خلاف بين الفقهاء)) فيمن قال لصاحبه: إذا والله لا أبالي. ((والخلاف هل أن ما قاله يعتبر تبدئه - حسب عبارة السؤال - أم لا؟ (نفسه، ص ٣٦٩، سطر ٥).

(١) ورد عند الونشريسي (المعيار، VII، ص ٩٩، النازلة الوسطى) بعد سلسلة من الفتاوى صادرة عن فقيه الأندلس الكبير أبو سعيد بن لب (ذكر اسمه: ص ٨٩) "وسئل عن الدين بما نصه: ما يقول سيد (كذا) في الصهاريج. . . وتنتهي الفتوى بالجملة التالية، والله أعلم وكتب عبد العزيز بن عبد السلام فأى علاقة بين الصهاريج والدين، ثم قد يبدو للبعض أن الاسم المذكور في آخر الفتوى، هو اسم ناسخ أو كاتب إفتاء. لكن في الحقيقة هناك عملية تصحيف بسيطة إذ أن الذي سئل ليس أبا سعيد بن لب بل هو عز الدين، أي عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الفقيه المشهور والذي أشرنا إليه في متن بحثنا هذا، وانهي الفتوى بذكر اسمه في آخرها، وقد تصحف لقبه إلى "عز الدين".

للتغلب على المشاكل الأخرى للنوازل، كتيبتهها تاريخيا وأحيانا حتى معرفة من هو صاحب الجواب فيها، خاصة إذا ما عمد الفقيه المجيب على النازلة إلى الاستشهاد بأقوال فقهاء آخرين، وعمد جامع الفتاوى - كما فعل البرزلي أو الونشريسي - إلى إضافة تعليقات عليها^(١). فالكل يصبح جوابا واحدا قد يعسر في أحيان عدة تبين ما يعود لكل مساهم فيه.

إن مشاكل كتب الفتوى مشاكل كثيرة، إلا أن ذلك لا يجب أن يخيف الباحث، خاصة إذا ما كان مؤرخا. فهو مرغم على التعامل معها، لكنه إرغام الاقتناع بأهميتها ومجدواها بالنسبة لميادين أبحاثه، كذلك هو قادر على تذليل هذه المشاكل والتغلب عليها لأنه يؤمن بقاعدة منهجية رئيسية عنده، ترى عدم إهمال أي صنف من المصادر، مهما كان نوعه، فكلها ضرورية وبإمكانه الاستفادة منها كثيرا، لكن شريطة إيجاد طريقة التعامل الملائمة لكل واحد منها، وأولى خطوات هذه الطريقة بالنسبة للفتاوى. هي في رأينا التفطن إلى خصوصياتها والتعود على مشاكلها.

(١) انظر ما أشرنا إليه أعلاه في الإحالة رقم ١ ص ٩ حول تعليق الونشريسي الذي أصبح ضمن فتوى المازري وصار يعد جزءا منها.